بسم الله الرحمن الرحيم

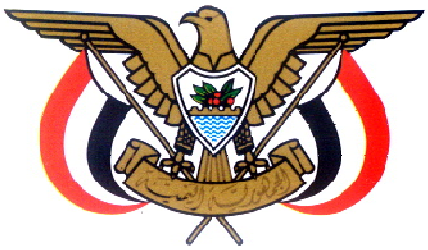

الجمهورية اليمنية

مجلس النواب

لجنة النقل والإتصالات

تقرير لجنة النقـــل والإتصـــالات

بشـــــــــأن

الإجراءات والقرارات والاتفاقيات التي تجريها الحكومة غير الشرعية والمتعلقة بقطاع الإتصالات في المحافظات الجنوبية

الرقـــم : ( )

التاريـخ : / /١٤٣٩هـ

الموافـــق : ٢١ / ٢ / ٢٠١٨م

الإخوة / رئيس وأعضاء هيئة رئاسة المجلس المحترمون

الإخـــــــوة / أعضـــــــاء المجلـــــــس المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

بناءً على إحالة المجلس في جلسته المنعقدة صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٨/٢/٢٠م للمذكرة المرفوعة من الأخ المهندس / مسفر عبدالله النمير – وزير الإتصالات وتقنية المعلومات .

نود الإحاطة بآن اللجنة عقدت جلسة عصر نفس اليوم برئاسة الأخ /إسماعيل عبدالرحمن السماوي – مقرر لجنة النقل والإتصالات وأعضاء اللجنة وبمشاركة الأخ الأستاذ/ حزام الدغبشي – رئيس المكتب القانوني وعدد من الأخوة المستشارين في المكتب القانوني للمجلس وذلك لاستعراض ومناقشة تلك الإجراءات غير الدستورية وغير القانونية والمتمثلة بقيام الحكومة غير الشرعية بإجراء التعاقدات مع شركة هواواي الصينية (فرع الإمارات) وذلك بإنشاء مشاريع في مجال الإتصالات والتوقيع على تنفيذها في محافظة عدن بالمخالفة للدستور والقوانين النافذة ، وهو إن تم سيترتب عليه مخاطر كبيرة ونتائج كارثية ومن تلك الإجراءات المزمع إتخاذها نقل بوابة الإتصالات الدولية والمفتاح الدولي من العاصمة صنعاء إلى العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن ، وهذا فيه مساس بإحدى صور السيادة الوطنية ، وذلك لإرتباط العاصمة صنعاء بسيادة البلد وينبئ عن مخطط تشطيري يمس الوحدة الوطنية ، بالإضافة إلى إزدواجية بوابة الإتصالات الدولية ، والتأثير السلبي على أنشطة المنظمات والمؤسسات الإعلامية والحد من قدرتها على إيصال صوت الشعب اليمني إلى العالم الخارجي .

وتؤكد اللجنة على أن هذه الخطوات الغير شرعية تمس مباشرة بحياة المواطنين وزيادة معاناتهم ، خاصة بعد إجراءات نقل البنك المركزي إلى عدن والتي أثرت سلباً على حياة الشعب اليمني ومستواهم المعيشي فما بالكم بتنفيذ هذا الإجراء الكارثي من قبل الحكومة غير الشرعية وما سيترتب عليه من نتائج

على الشعب اليمني ، و تستهدف من تصفهم الحكومة غير الشرعية بالانقلابين فقط وإنما وتستهدف جميع الشرائح فيه خاصة وأن خدمات الإتصالات وما يصاحبها من وسائل التواصل الاجتماعي في هذا العصر يعد متنفساً لكل الناس باختلاف فئاتهم الاجتماعية وبالتالي فإن تطبيق مثل هذه المشاريع الاستفزازية يمثل معاناة جديدة تضاف إلى معاناة اليمنيين السابقة من الحصار البري والجوي والبحري والعدوان الجائر وعزلهم عن العالم الخارجي .

الأخ / الرئيـــس :

الأخوة / الأعضـــاء :

تـرى اللجنـة بـأن أي تعاقـدات باتفاقيـات أو بروتوكـولات تنفـذها هـذه الحكومـة غـير الشـرعية مـع أي أطـراف عربيـة أو إقليميـة أو دوليـة تعتبر باطلة كونها حكومة منتهية ولايتها .

كمـا تؤكـد اللجنـة علـى مـا ورد في مـذكرة الأخ وزيـر الإتصـالات وتقنيـة المعلومـات المرفوعـة إلى مجلـس النـواب بـرقم (١٥٥) وتـاريخ ٢٠١٨/٢/٢٠م والمتضـمنة بـأن التصـرف بـأموال الشـعب مـن قبـل أفـرد أو كيانـات أو جماعـات يعتبرهـا الشـعب الـيمني غـير شـرعية وأن اسـتخدام تلـك الأمـوال تعتـبر جريمـة في ظـل الظـروف الصـعبة الـتي تمر بها بلادنا .

كمـا تؤكـد اللجنـة عـدم مشـروعية تلـك القـرارات المتمثلـة في التعاقـد مـع الشـركة الصـينية (هـواوي) لمخالفتهـا للإجـراءات القانونيـة ، بإعتبـار أن مـن أصـدر تلـك التعاقـدات غـير ذات صـفة قانونيـة ولم تمـنح ثقـة البرلمـان .. وأن الحكومـة الشـرعية (حكومـة الإنقـاذ الـوطني) وهـي الحكومـة الشـرعية الـتي منحـت الثقـة مـن مجلس النواب .

كمـا تؤكـد اللجنـة علـى النصـوص الدسـتورية والقانونيـة

بإعطاء الحق لمجلس النواب في المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات السياسية والاقتصادية الدولية ذات الطابع العام إياً كان شكلها أو مستواها خاصة تلك المتعلقة بالدفاع أو التحالف أو الصلح أو السلم أو الحدود أو التي يترتب عليها إلتزامات مالية على الدولة أو التي يحتاج تنفيذها إلى إصدار قانون عملاً بأحكام المادة (٩٢)من الدستور والتي تنص على الآتي :

مادة (٩٢) : يصادق مجلس النواب على المعاهدات والاتفاقيات السياسية والاقتصادية ذات الطابع العام أياً كان شكلها أو مستواها خاصة تلك المتعلقة بالدفاع أو التحالف أو الصلح أو السلم أو الحدود أو التي يترتب عليها إلتزامات مالية على الدولة أو التي يحتاج تنفيذها إلى إصدار قانون.

الأخ / الرئيس :

الأخوة / الأعضاء :

وبناءً على ما سبق الإشارة إليه من مبررات وإيضاحات بشأن الإجراءات والقرارات التي أتخذتها الحكومة غير الشرعية بشأن هذا الاتفاق فإن اللجنة توصى المجلس الموقر بما يلي :

١. رفض هذا التعاقد المبرم مع شركة (هواوي الصينية) جملة وتفصيلاً باعتبارها حكومة غير ذات صفة قانونية ولا تمثل الشعب اليمني .

٢. مخاطبة المجلس للبرلمانات العربية والإقليمية والدولية والمنظمات الدولية والاتحاد الأوربي بشأن الأجراءات غير

الدستورية التي تقوم بها حكومة هادي غير الشرعية.

٣. مخاطبة الحكومة الصينية والبرلمان الصيني بوقف تلك الإجراءات التي تزمع إتخاذها شركة هواوي الصينية مع الحكومة غير الشرعية .

٤. توجيه حكومة الإنقاذ الوطني للقيام بواجبها باطلاع المجتمع الدولي بخطورة هذه الإجراءات وتوضيح أبعادها الكارثية على الشعب اليمني .

٥. على وزارة الإتصالات وتقنية المعلومات القيام برفع دعاوي قضائية محلية ودولية بعدم دستورية هذه الإجراءات ومواجهة أي إجراء في قطاع الاتصالات من شأنه المساس بسيادة واستقرار البلد .

هذا ما توصلت إليه اللجنة آملة أن تكون قد وفقت في أداء مهمتها التي قامت بها ...والرأي الأول والأخير للمجلس الموقر ،،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

مقرر اللجنة

إسماعيل عبد الرحمن السماوي